المصارف مُتخمة بأموال عاجزة عن توظيفها

لم يكن ينقص الاقتصاد سوى شائعات سحب ودائع خليجية من المصارف اللبنانية. ورغم تأكّد عدم صحة هذه الشائعات، الا ان ذلك لا ينفي تعرّض القطاع المصرفي، الذي لا يزال في مأمن من الهزات، الى ضغوطات كثيرة، ليس أقلها انه لم يعد يعرف أين وكيف يوظّف الاموال الفائضة لديه.

أنطوان فرح
antoine.farah@aljoumhouria.com

تشير الاحصاءات الأخيرة الى أن حجم الودائع في المصارف ارتفع الى 135 مليار دولار، من دون احتساب ودائع المصارف اللبنانية العاملة في الخارج، والتي تبلغ حوالي 25 مليار دولار. هذه الودائع تشكل ثلاثة اضعاف أو اكثر الناتج المحلي (GDP)، وهي من أعلى النسب في العالم. وكان لافتا في العام 2012 عودة التحويلات من الخارج الى الارتفاع بنسبة 9.83%، بعدما كانت تراجعت في العامين 2010 و2011. وقد بلغ حجم هذه التحويلات 15.26 مليار دولار.

هذه الأرقام سمحت للمصارف بالنمو بوتيرة مقبولة معاكسة بذلك التيار الانحداري لمعظم القطاعات الاقتصادية في البلد. وسجلت المصارف ارباحا سنوية بلغت 1620 مليون دولار، على رغم اقتطاع المصارف الكبرى لمؤونات لتغطية مخاطر القروض في السوق السوري بلغت حوالي 400 مليون دولار حتى الآن.

لكن هذه الكتلة النقدية المتنامية (الودائع)، بدأت تتحول من عامل ايجابي، الى عامل ينطوي على مخاطر خفض نسب الأرباح في المستقبل، انطلاقا من عنوان عريض، مفاده ان ادارات المصارف لم تعد قادرة على ايجاد اسواق توظيفية مجدية للأموال المكدّسة في صناديقها.

في العامين الماضيين اعتمدت المصارف سياسة توسيع مروحة القروض، لكنها لم تتمكن من زيادة الإقراض الى القطاعات الانتاجية بسبب تراجع الاداء الاقتصادي في البلد. لذلك لجأت الى التركيز على القروض الشخصية والاستهلاكية. وقد ارتفع حجم هذا النوع من الإقراض، بما فيها القروض المخصصة لشراء مسكن الى 11.47 مليار دولار، بما نسبته 26.4% من مجموع القروض المصرفية الى القطاع الخاص. هذه النسبة مرشحة الى الارتفاع أكثر في العام 2013، من خلال استخدام حوالي 900 مليون دولار مدعومة خصّصها مصرف لبنان للقروض الاسكانية، من أصل حوالي مليار و450 مليون دولار، ضخّها في السوق هذا العام بفائدة مدعومة (1%)، على أن تستخدم المصارف هذه الأموال بفوائد إقراض تتراوح بين 3 و5%.

في موازاة ارتفاع القروض الاسكانية، زاد حجم القروض المخصّصة لقطاع

القروض المخصّصة لقطاع تجارة البناء بلغت 7,17 مليار دولار

تجارة البناء الى 7.17 مليار دولار، بما نسبته 16.5% من مجموع القروض. هذه النسبة مرشحة بدورها للارتفاع بسبب ضخ اموال مدعومة للقروض السكنية. كما انها قد ترتفع اكثر في حال تمّ إقرار اقتراح رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بزيادة عامل الاستثمار بنسبة 10%. وفي المناسبة، بدأ يجري التداول في الكواليس في احتمال اعتماد اقتراح ميقاتي من دون إقرار سلسلة الرتب والرواتب، بعدما تبيّن ان المالية العامة وصلت الى مرحلة متقدمة من العجز. وقد أظهر بيان وزارة المالية الأخير، ان العجز الإجمالي بلغ لغاية تشرين الثاني 2012 نحو 5،252 مليار ليرة، أي ما نسبته 28.67 في المئة من إجمالي النفقات المحققة خلال هذه الفترة، مسجلا ارتفاعا قدره 2،313 مليار ليرة، إذ بلغ العجز المحقق خلال الفترة نفسها من العام 2011 نحو 2،940 مليار ليرة، أي ما نسبته 18.76 في المئة من إجمالي النفقات. هذا الارتفاع في الانفاق يعود بصورة رئيسية الى ارتفاع فاتورة مؤسسة الكهرباء الى ما يقارب المليارين دولار سنويا، بالاضافة الى زيادة النفقات على الرواتب بقيمة نصف مليار دولار.

هذه الأرقام تشكل هاجسا لدى القيادات المصرفية التي ترسم الاستراتيجية المستقبلية لكل مصرف. وقد تيقنت بعض هذه القيادات من ان نمو الكتلة النقدية بدأ يضغط سلبا على نسب الأرباح المتوقعة في المستقبل. من هنا عمدت بعض ادارات المصارف الى خفض الفوائد التي كانت تمنحها للزبائن على ودائعهم بالليرة والدولار. ولم تعد التوجيهات المعطاة الى الموظفين، كما كانت في السابق. أي بضرورة منع اي مودع من سحب وديعته في حال لم يعجبه سعر الفائدة، ومنحه السعر المناسب لمنعه من نقل امواله الى مصرف آخر يعطيه فائدة اكبر. اليوم، التعليمات تقضي بالتشدّد وعدم إعطاء

دعم الكهرباء بلغ ملياري دولار والرواتب زادت نصف مليار

اية زيادة في الفوائد، ومن يريد نقل امواله، ليفعل!

هذه السياسة المستجدة التي تتبعها بعض المصارف حاليا، نابعة من معرفة ادارات هذه المصارف انها لن تكون قادرة على تكبير حصتها من القروض الى القطاع العام بناء على قرار أبلغته جمعية المصارف الى رئيس الحكومة. كذلك، لن يكون متاحا تكبير حصة

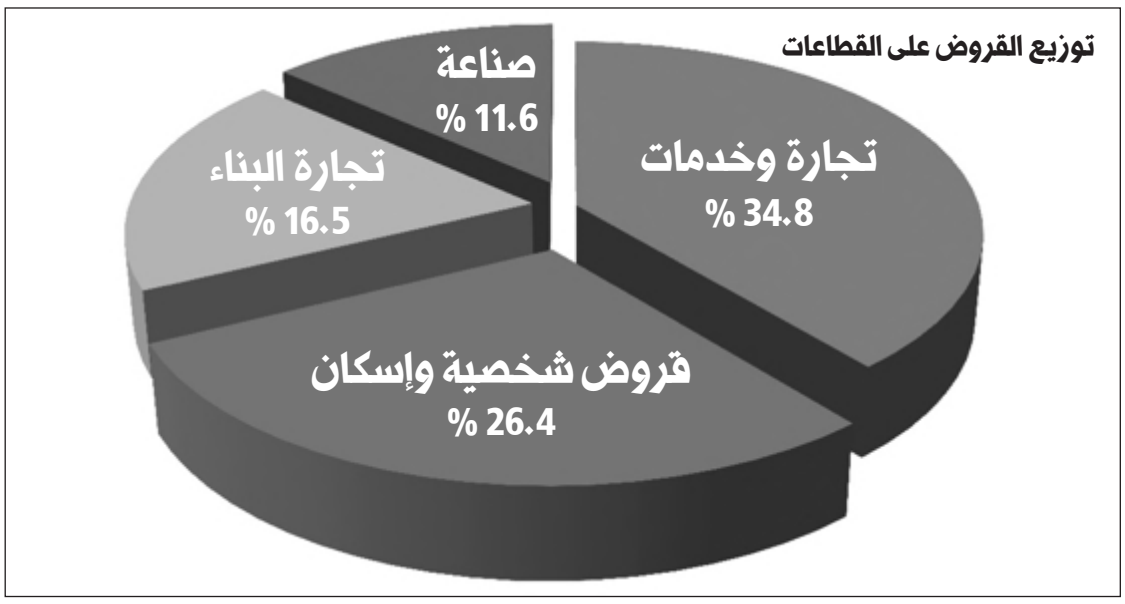

القروض الى القطاع الخاص

مؤشر

موازنة 2013 جاهزة

رفع وزير المال محمد الصفدي مشروع قانون الموازنة العامّة والموازنات الملحقة للعام 2013 بعد استرداده من قبل وزارة المال. وبلغ مجموع الموازنة العامة 21229 مليار و710 مليون ليرة بعدما تمّ خفض الانفاق بأكثر من 2000 مليار ليرة. كما بلغ العجز 5247 مليار ليرة كحدّ أقصى لسقف العجز الذي التزمت به وزارة المال. ■

إضراب اليوم أمام «الاتصالات»

تنفذ هيئة التنسيق النقابية في اطار إضرابها المفتوح الذي يدخل اسبوعه الرابع، العاشرة من صباح اليوم اعتصاماً امام مبنى وزارة الاتصالات واوجيرو في بئر حسن. وتؤكد الاستمرار في الاضراب المفتوح ووقف كل الاعمال الادارية في الوزارات والادارات العامة، وتنفيذ برامج التحرك الموضوعة من قبل الفروع في المحافظات والاقضية. على أن تنفذ صباح غد اعتصامات يشارك فيها الاساتذة والمعلمون والموظفون الاداريون وطلاب الشهادات الرسمية امام وزارة التربية في بيروت والمحافظات. ■

السعودية تستقبل «الهيئات الاقتصادية»: لا نية لسحب ودائع

زار وفد من رؤساء الهيئات الإقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار المملكة العربية السعودية في إطار زيارة رسمية، التقى خلالها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز في قصره في الرياض. شكل اللقاء مناسبة لعرض العلاقات اللبنانية – السعودية، والدور الذي لعبته المملكة ولا تزال على صعيد دعم لبنان ومساندته.

نقل الأمير مقرن للوفد، حرص المملكة على أفضل العلاقات مع لبنان، نافيا "ما يشاع عن توجه المملكة لاتخاذ إجراءات بحق اللبنانيين العاملين فيها"، معلنا أن "المملكة حريصة على وجود الجالية اللبنانية على أراضيها، وهم دائما محل تقدير لدى قيادة المملكة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز".

وقال للوفد: "إن سياسة المملكة ثابتة تجاه لبنان ولن تتبدل"، لافتاً الى "أن الإستقرار في لبنان بالنسبة لنا يشكل مدخلا أساسيا، ليظل لبنان يلعب دوره الريادي المعروف على مستوى المنطقة".

وأشاد الأمير مقرن بالدور الذي تلعبه الهيئات الإقتصادية "نظرا لما تمثله من صورة تعكس حقيقة

مقرن مستقبلا وفد الهيئات الاقتصادية

لبنان ودوره". وطمأن الوفد، بأن لا نية لدى المملكة العربية السعودية، بسحب أي ودائع سعودية، سواء من قبل المستثمرين أو من قبل الحكومة السعودية، من المصارف اللبنانية"، مشيرا إلى "أن الأمر لا يعدو كونه إشاعة، من ضمن الإشاعات، التي صدرت في الآونة الأخيرة".

القصار

من ناحيته، أوضح القصار أن "الإساءات التي بدرت من بعض اللبنانيين والتي طاولت خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، لا تعبّر بأي شكل من الأشكال عن شيم اللبنانيين". وأبلغ القصار الأمير مقرن، أن "هذا الموقف يمثل أيضا موقف المسؤولين السياسيين اللبنانيين، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان".

عند الحريري

إلى ذلك، زار وفد الهيئات الإقتصادية، الرئيس سعد الحريري في مقر إقامته في الرياض، وشكل اللقاء مناسبة لبحث الأوضاع العامة في لبنان. وأكد المجتمعون، على "أهمية إبعاد لبنان قدر المستطاع عن مفاعيل الأزمة السورية".

ودعا المجتمعون إلى "ضرورة الكف عن تعريض مصالح لبنان واللبنانيين للخطر، وأهمية اعتماد الخطاب السياسي العقلاني تجاه البلدان الخليجية التي شكلت ولا تزال صمام أمان للبنان ولنموه وتطوره".

بدوره، ثمن الحريري "الدور الذي لعبته وتلعبه الهيئات الإقتصادية، والذي أدّى ويؤدّي إلى صمود الإقتصاد اللبناني والمحافظة على نموه رغم الظروف التي مر ويمر بها"، داعيا الهيئات إلى "إستكمال لعب هذا الدور لأنّ القطاع الخاص اللبناني كان ولا يزال يشكل العمود الفقري لتطور الإقتصاد اللبناني وازدهاره". ■